TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/54/L.3/Add.2
8 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والخمسون

جنيف، ١-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

المقرر: السيد محمد علي زاريا زارا (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

الصفحة

ثانياً - ملخص الرئيس *(تابع)* ٢

الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: التعاون الإقليمي لأغراض التنمية ٢

(A) GE.07-51979 091007 091007

ثانياً – ملخص الرئيس *(تابع)*[1]

الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية: التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

١- رحبت الوفود *بتقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧* باعتباره جهداً هاماً وشاملاً مبذولاً في سبيل التكامل الإقليمي وإسهاماً أساسياً في المناقشة بشأن التعاون الإقليمي لأغراض التنمية. ويقدم التقرير تحليلاً رشيداً ومناسب التوقيت، كما يقدم خيارات سياسية عملية وإنمائية التوجه، ويعالج القضايا الأساسية في العلاقة بين العولمة والإقليمية والتنمية.

٢- وأُشير إلى أنه، بالرغم من البيئة الاقتصادية العالمية غير المؤاتية السائدة في الآونة الأخيرة، ما زالت هناك مشاكل خطيرة قوامها عدم الإنصاف، والإقصاء الاجتماعي، والنمو المتقلب في بعض الأقاليم، وإلى أن إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمر متعذر. والتحدي الماثل هو ترجمة ما جرى مؤخراً من تحسينات في أداء النمو إلى تقدم طويل الأجل. وعدم الاستقرار المالي الذي ساد في الآونة الأخيرة قد أظهر جوانب الهشاشة التي يتصف بها النظام المالي العالمي. والمخاطر التي تشكلها الاختلالات العالمية تثير هي أيضاً هواجس. وينبغي العمل على إيجاد بيئة عالمية أكثر استقراراً من خلال زيادة التماسك بين النظم وزيادة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية. وبإمكان التعاون المالي الإقليمي أن يساعد على معالجة أوجه القصور في النظام المالي الدولي.

٣- وأثار موضوع "الإقليمية الجديدة" نقاشاً مفعماً بالحيوية. وكان ثمة عدم اتفاق على بعض النتائج التي خلص إليها التقرير، من بينها ما خلص إليه بشأن مدى الشمولية التي ينبغي أن تتصف بها اتفاقات التجارة الحرة المعقودة بين الشمال والجنوب – وبخاصة فيما يتعلق بالمشتريات والاستثمارات الحكومية – وبشأن الإطار اللوائحي. ونوه بعض الوفود بضرورة التزام الحذر، والتأني في تقييم المنافع، فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وما يترتب على هذه الاتفاقات من تكاليف، من حيث فقدان الحيز السياساتي، بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي لاتفاقات التجارة الحرة أن تولي اهتماماً كافياً للاحتياجات الإنمائية. ولم تتفق وفود أخرى مع التحليل المتعلق بأثر تلك الاتفاقات، مُبينةً أنها لا تهدد تماسك النظام التجاري المتعدد الأطراف، بل إنها تشجع على تسريع خطى التكامل وعلى زيادته، وتفتح الأسواق، وتوفر مكاسب مَهاراتية ومَعارفية، وتشجع على إجراء الإصلاحات الاقتصادية واللوائحية الضرورية. وارتأت تلك الوفود أن تكون الاتفاقات أكثر عمقاً واتساعاً وشمولية. وأعرب أحد الوفود عن عدم اتفاقه مع ما ورد في التقرير من تحليل لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مشيراً إلى هواجس فيما يتعلق بالمنهجية.

٤- وكان ثمة اتفاق عريض على أن التكامل الإقليمي، الناجم عن عوامل تاريخية وثقافية واقتصادية معقدة، قد تترتب عليه آثار إيجابية بالنسبة للبلدان المشاركة. وهو أمر ذو أهمية خاصة، نظراً للحالة الراهنة للمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. والتعاون الإقليمي عنصر مركزي بإمكانه دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

---

(١) ترد الصيغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجةً في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت بالشكل واللغة اللذين وردت بهما إلى الأمانة. وللاطلاع على نصوص الخطابات، انظر الموقع www.unctad.org/meetings، واختر الهيئة الحكومية الدولية والدورة المطلوبتين، ثم اضغط على كلمة "البرنامج".

في البلدان النامية ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي اندماجاً أفضل. وبإمكانه تعزيز التنمية عن طريق تشجيع الاستثمار والابتكار والتحول الإنتاجي في البلدان النامية، فضلاً عن الإسهام في الاستقرار والأمن الإقليميين. كما ينطوي على توفير منافع عامة إقليمية وإيجاد حيزات اقتصادية إقليمية، ما قد يوسِّع الخيارات السياساتية المتاحة للبلدان النامية. وينبغي تكييف التكامل الإقليمي وفقاً للحالات المحددة للبلدان.

٥- وأُقِرَّ بأنه ينبغي للبلدان أن تحدد خياراتها الخاصة بها فيما يتعلق بمشاركتها في التكامل الإقليمي بغية استغلال إمكانات هذا التكامل الاستغلال الأمثل. كما أُقرَّ بأن التكامل الإقليمي الفعال سيقتضي انتهاج سياسات تتعدى تحرير التجارة. فهذا التكامل على هذا النحو ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية إنمائية عريضة هدفها تسريع خطى تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي. وسيلزم انتهاج سياسات اقتصادية كلية ومالية وصناعية وسياسات رامية إلى تنمية الهياكل الأساسية، على أن تكون هذه السياسات استباقية ومؤثرة بالتطورات لا متأثرة بها. وينبغي لتحرير التجارة وتكاملها فيما بين بلدان الجنوب أن يواكبا إقامة هياكل أساسية داعمة للتجارة ومساندة لها تعمل على تعزيز نمو التجارة والاستثمار لدى جميع المشاركين في مخططات التكامل الإقليمي. ومن الأهمية أيضاً المواظبة على تقييم ورصد ما تُحدثه الاتفاقات الإقليمية من آثار في البلدان النامية. ويلزم إيجاد حل لمشكلة عدم الإنصاف المحتمل في توزيع المكاسب التجارية والاقتصادية فيما بين الأعضاء على مختلف مستويات تنميتهم. والنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يعتبر أداة هامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦- وكان ثمة توافق عريض في الآراء على أن التكامل الإقليمي هو مكمِّل لنظام تجاري متين متعدد الأطراف، لكنه ليس بديلاً عنه، علماً بأن إقامة نظام تجاري من هذا القبيل ما زال الهدفَ ذا الأولوية. وتُعتبر الإقليمية لبنةً لإرساء عمليات ومفاوضات تجارية أوسع نطاقاً على الصعيد العالمي. وتدعو الحاجة إلى ضمان إنجاز جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بنجاح توخياً لإحراز حصيلة إنمائية.

٧- واتفقت الوفود عموماً على وجوب أن يواصل الأونكتاد بحثه وتحليله للكيفية التي يمكن بها للتعاون الإقليمي والأقاليمي أن يساعد البلدان النامية على مواصلة الاندماج في الاقتصاد العالمي وتجنب انعدام الاستقرار. وينبغي تقديم الدعم إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبخاصة أقلها نمواً. وينبغي الجمع بين الاتفاقات الإقليمية والمساعدة التي يقدمها الأونكتاد في بناء عملية الاندماج وترسيخها وتعزيزها. وينبغي التشجيع على التواصل الشبكي وتبادل المعلومات. وينبغي للتعاون الإقليمي لأغراض التنمية أن يكون مجالاً أساسياً من مجالات عمل الأونكتاد.

- - - - -